اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

5 May 2004
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل – ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

تنفيذ الفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"

تقرير مقدم من ماليزيا

١ - تكرر ماليزيا تأكيد التزامها بمواصلة العمل على تحقيق الهدف الطويل الأجل، هدف القضاء التام على جميع الأسلحة النووية وتؤكد أهمية توخي نهج متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

٢ - ووقعت ماليزيا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ وصدقت عليها في عام ١٩٧٠، وهي لا تزال ملتزمة بتعهداتها بموجب المعاهدة.

٣ - ووقعت ماليزيا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨. وستواصل حث البلدان الـ ٤٤ المتبقية المنصوص عليها في المرفق ٢ من المعاهدة على اتخاذ الخطوات الضرورية من أجل التوقيع/الانضمام/التصديق على المعاهدة. وتعارض ماليزيا قيام أي بلد بأي تجارب نووية. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، ينبغي أن يتواصل الوقف الاختياري لجميع التجارب النووية.

٤ - وتود ماليزيا أن تؤكد من جديد حق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير القابل للتصرف في إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية كما تنص على ذلك المادة الرابعة من المعاهدة. وتشغل ماليزيا مفاعل البحوث النووية في الأغراض السلمية وفقا للالتزامات المنصوص عليها في المواد الثالثة

180504 180504 04-34343 (A)

والرابعة والخامسة من معاهدة عدم الانتشار. ودخل اتفاق الضمانات الشامل الموقع بين ماليزيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية حيز النفاذ في عام ١٩٧٢. ويخضع أيضا مفاعل البحوث النووية إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب الاتفاق بين الوكالة وحكومتي ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بنقل مفاعل للبحوث واليورانيوم المخصب أو المعروف أكثر باسم اتفاق المشروع والإمداد، الذي أبرم في عام ١٩٨٠.

٥ - وتعتقد ماليزيا جازمة أن البحث عن تدابير حقيقية لتحقيق نزع السلاح يظل مسألة ذات أولوية قصوى على جدول الأعمال الدولي. وفي هذا الصدد، قدمت ماليزيا للسنة الثامنة على التوالي قرارا بشأن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، والذي حظي بدعم كامل من غالبية الدول الأعضاء. وشددت الجمعية العامة مرة أخرى في القرار ٤٦/٥٨، في جملة أمور على القرار الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاما قائما بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة.

٦ - وكانت ماليزيا ترى دائما أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يحظى بأولوية قصوى في مؤتمر نزع السلاح. ومن الضروري إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي حتى يتمكن المؤتمر من إنجاز ولايته. ويساور ماليزيا قلق بالغ إزاء عدم اتفاق المؤتمر على برنامج للعمل. ومارست ماليزيا، بوصفها رئيسة مؤتمر للفترة من ١٦ شباط/فبراير إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، أقصى جهودها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل. وأعربت ماليزيا وغالبية أعضاء المؤتمر عن دعمهم للاقتراح (CD/1693) المقدم من ''السفراء الخمسة'' كأساس جيد للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل.

٧ - وتؤيد ماليزيا الشروع في مؤتمر نزع السلاح بإجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وبفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وترى ماليزيا أنه ينبغي عند التفاوض بشأن المعاهدة أن يسير حظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل جنبا إلى جنب مع وضع أحكام تتعلق بالتحكم في المخزونات القائمة والتخلص منها.

٨ - واستضافت ماليزيا حلقة عمل إقليمية بشأن التعاون الدولي في إطار منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لدول جنوب شرق آسيا في كوالالمبور من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وشاركت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تنظيم حلقة العمل.

٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل ماليزيا التعاون بفعالية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية. وتعتقد ماليزيا أن هذه المنطقة ستهيئ الظروف الملائمة لتحقيق السلام والاستقرار بتعزيز الثقة الإقليمية في المنطقة. وفي هذا الصدد، تتعاون ماليزيا على نحو وثيق مع بقية بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية في موعد مبكر.

١٠ - وتواصل ماليزيا التأكيد على أهمية تحقيق الانضمام الشامل لمعاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق، ستواصل ماليزيا حث بقية البلدان خارج المعاهدة على الانضمام إليها فورا.